

Distr.: General
10 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٤ وقرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات في أفغانستان.

٢ - ويعرض التقرير آخر التطورات بشأن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما يتضمن استعراضاً للحالة في البلد منذ تقريره السابق المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (A/65/552-S/2010/463)، الذي يقدم موجزاً عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية، ومن بينها الانتخابات التشريعية الوطنية، وكذلك الأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بأفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما يعرض التقرير آخر المستجدات المتصلة بعدد من الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان التي قامت بها الأمم المتحدة في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلع مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ على آخر المستجدات المتعلقة بالانتخابات البرلمانية.



ثانياً - التطورات السياسية والأمنية

التطورات الانتخابية

٣ - جرت الانتخابات لعضوية مجلس النواب في الجمعية الوطنية (ولسي جيرغا) كما كان مقرراً لها في ١٨ أيلول/سبتمبر. وبعد استبعاد عدد من المرشحين والطعن في أهلية مرشحين آخرين، تنافس ٢ ٥٠٦ مرشحين، من بينهم ٣٩٦ امرأة، على ٢٤٩ مقعداً. ومن أصل مراكز الاقتراع البالغ عددها ٦ ٨٣٥ مركزاً التي كان من المقرر استخدامها مبدئياً، ارتثي، قبل إجراء الانتخابات، أن ٩٣٨ مركزاً ليست مناسبة لأسباب تعزى أساساً إلى شواغل أمنية. ولم تُفتح أبواب عدد إضافي من مراكز الاقتراع بلغ عددها ٣٩٧ مركزاً أو أنها أغلقت أبوابها قبل المواعيد المقررة يوم الاقتراع نفسه إما بسبب انعدام الأمن أو لتعذر توفير مواد الاقتراع. وهكذا فقد فتح ٥ ٥٠٠ مركز اقتراع أبوابه يوم الاقتراع.

٤ - ورغم التهديدات وأعمال العنف من جانب حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة غير القانونية، توجه ما يناهز ٤,٣ ملايين أفغاني إلى مراكز الاقتراع للتصويت من أصل ١٢ مليون ناخب مؤهلين للتصويت، حسب التقديرات. ومع أن العنف في بعض أنحاء البلد حال دون مشاركة الناحيين، فإن الحالة الأمنية عموماً لم تشهد تدهوراً يُذكر يوم الاقتراع بالمقارنة مع العنف الذي ساد أثناء الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام الماضي. ورغم وقوع عدد أكبر من الحوادث، إلا أن أعمال العنف كانت أقل حدة، وكانت مستويات العنف يوم الاقتراع متناسبة مع نسق تزايد العنف الذي لوحظ على امتداد العام. وسجلت البعثة خسائر في الأرواح بين ٣٢ من المدنيين في يوم الاقتراع.

٥ - واتضح بعد انتهاء الاقتراع حدوث حالات غش ومخالفات على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. وقامت لجنة الانتخابات المستقلة بتنفيذ تدابير للكشف عن الغش وتدابير تصحيحية ومراجعة وإعادة فرز الأصوات في مكاتب ومراكز الاقتراع المشتبه فيها. وتمت إحالة المرشحين المشتبه في تورطهم في ممارسات تدليسية أو الذين ارتكبت مثل هذه العمليات نيابة عنهم إلى لجنة الشكاوى الانتخابية. وقبل إعلان النتائج الأولية، حققت لجنة الانتخابات المستقلة في عدد الأصوات وراجعت وأعدت فرز الأصوات من ٦ ٨١٣ مكتب اقتراع (من أصل ١٧ ٧٤٤ مكتباً فتحت أبوابها يوم الاقتراع، بما يمثل ٣٨,٣٩ في المائة من مكاتب الاقتراع). واستبعد ٢ ٥٤٣ مكتباً من هذه المكاتب.

٦ - وسجّل عدد الشكاوى المقدّمة إلى لجنة الشكاوى الانتخابية زيادة كبيرة عقب إعلان النتائج الأولية. وتلقت اللجنة ٥ ٨٦٠ شكوى فيما بين يوم الاقتراع وبعد ثلاثة أيام من إعلان النتائج الأولية (وهو الموعد النهائي لتقديم الشكاوى المتصلة بالاقتراع). ومن بين

هذه الشكاوى، كانت هناك ٢ ٧٢٤ شكاوى (٤٧ في المائة) ذات طابع جدي كان من شأنه أن يؤثر على نتائج الانتخابات. وتم النظر في هذه الشكاوى والبت فيها بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إثر يوم الاقتراع، أبطلت اللجنة أهلية ٢٧ مرشحا: ٢٤ منهم لتورطهم في عمليات غش و ٣ لعدم استقالتهم من مناصبهم الحكومية. وبذلك، بلغ عدد المرشحين المستبعدين لأسباب مختلفة ما مجموعه ١١٨ مرشحا. كما أبطلت اللجنة أيضا أصواتا من ٣٣٤ مكتب اقتراع في ٢٢ مقاطعة. ومن حيث المجموع، فقد استبعدت لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية بعض أو كل الأصوات من ٢ ٨٩١ مكتب اقتراع. وإجمالاً، اعتُبر أن عدد الأصوات الصالحة بلغ ٩٠٨ ٢٧١ ٤ أصوات، بينما أبطل ٧٨٢ ٣٣٠ ١ صوتا، وبالتالي لم تحسب هذه الأصوات في النتائج.

٧ - وأدت العملية الشاملة لمراجعة وإعادة فرز الأصوات التي قامت بها لجنة الانتخابات المستقلة إلى إرجاء موعد إعلان النتائج الأولية من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونظرا إلى ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة إلى لجنة الشكاوى الانتخابية، لم تعلن النتائج النهائية المصدّق عليها، التي كان من المقرر أصلا إعلانها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، إلا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عندما نُشرت نتائج الانتخابات في ٣٣ مقاطعة بالإضافة إلى دائرة كوتشي الانتخابية. وتأخر التصديق، لأسباب فنية، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، على نتائج الانتخابات في مقاطعة غازني، التي على الرغم من أنه يقيم فيها عدد كبير من السكان البشتون، لم يُنتخب فيها سوى النواب من عرق الهازارا.

٨ - وأحدثت نتائج الانتخابات تحولا هاما في التمثيل العرقي في ولسي جيرغا (مجلس النواب). وتراجع عدد المقاعد التي يشغلها نواب من البشتون بأكثر من ٢٠ مقعدا. وعزي ذلك بدرجة كبيرة إلى حالة انعدام الأمن التي تركزت في الجنوب والشرق، مما أدى إلى انخفاض عدد مكاتب الاقتراع وتدني معدلات تردد الناحيين عليها في المناطق ذات الأغلبية من السكان البشتون. ونتج ذلك أيضا عن تفكك وتدني مستوى التنظيم السياسي في صفوف البشتون في الدوائر الأكثر المختلطة عرقيا.

٩ - وأثارت النتائج النهائية بعض السخط في مختلف الدوائر. وأبدى المرشحون غير الفائزين انتقادات حادة، ونظموا مظاهرات في كابل وبغلان وبداخشان وفرياب وسامانغان وهرات وخوست ومناطق أخرى من البلد. وأعرب مكتب النائب العام علنا عن القلق إزاء بعض القرارات التي اتخذتها المؤسسات الانتخابية، وفتح عددا من التحقيقات. وتواصل المؤسسات الانتخابيتان الأفغانيتان تأكيدهما على أنه في حين يعد رفع قضايا جنائية ضد بعض

الأفراد جزءاً من عملية تتسم بالشفافية، فإن قرارهما بشأن المسائل الانتخابية نهائية بموجب القانون.

١٠ - ورحبت بيانات صادرة عن البعثة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وتركيا، والاتحاد الروسي بالتصديق على النتائج النهائية، وأعربوا عن تأييدهم لعمل الهيئات الانتخابية المستقلة، مع تسليمهم بأن العملية لا تزال تتطلب التحسين، ودعوا إلى تطبيق المساواة في الحالات التي اكتشف فيها ارتكاب الغش وثبت ارتكابه. ومن الملاحظ على نطاق واسع أن هذه الانتخابات التي أجريت تحت قيادة أفغانية من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة أظهرت تحسناً تقنياً كبيراً بالقياس إلى عمليات الاقتراع السابقة. وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك تأييد عام لما قامت به لجنة الشكاوى الانتخابية من إبطال أهلية بعض الشخصيات ذات النفوذ نتيجة لارتكابها مخالفات انتخابية.

١١ - وقد بدأت المناقشات الآن بشأن الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة في المستقبل من أجل زيادة تدعيم قدرة السلطات الانتخابية، ولا سيما لجنة الانتخابات المستقلة، ومتابعة إصلاح النظام الانتخابي في الأجل الطويل. وأعربت الجهات المانحة عن استعدادها لدعم هذه الجهود. وهناك توافق في الآراء بأن عملية الإصلاح ينبغي أن تتم بقيادة أفغانية، وأن تدعمها سياسياً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن تحصل على الدعم المالي والتقني من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي.

الحالة الأمنية

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد الحوادث الأمنية بنسبة ٦٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وبلغت أعمال العنف ذروتها يوم الاقتراع وانخفضت بعد ذلك. وقد تميزت أعمال العنف التي حدثت يوم الاقتراع، رغم ارتفاعها من حيث عدد الحوادث، بأنها حوادث أمنية متدنية الحدة وواسعة النطاق تهدف إلى تخويف الناجحين المحتملين أكثر مما تهدف إلى قتلهم. وكان من بين الأساليب المتبعة الشائعة إطلاق صواريخ وقذائف هاون على مراكز الاقتراع.

١٣ - وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ركزت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات العسكرية الدولية على الحفاظ على المناطق التي تم استرجاعها من العناصر المناوئة للحكومة في مقاطعة هلمند خلال فصل الصيف وعلى مواصلة العمليات من أجل السيطرة مجدداً على مدينة قندهار. وتواصل قتل عدد كبير من العناصر المناوئة للحكومة من المستوى المتوسط أو القبض عليهم في إطار هذه العمليات التي ازدادت وتيرتها واتسع نطاقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم هذه الضغوط، تمكنت العناصر المناوئة للحكومة من الحفاظ

على مستويات عالية من النشاط في مناطق بسطوا فيها نفوذهم مؤخرا، ولا سيما في الشمال والشمال الشرقي حيث يُعتبر الوجود العسكري الدولي أقل كثافة.

١٤ - واستمرت العناصر المناوئة للحكومة في تكثيف استخدامها للأجهزة المتفجرة المرتجلة وفي استهداف المدنيين مباشرة من خلال عمليات الخطف والاعتيالات. وبلغ عدد الاعتيالات مستويات غير مسبقة في آب/أغسطس واستهدفت المدنيين ورجال الشرطة إلى حد كبير. وارتفعت أيضا عمليات اختطاف موظفي المنظمات غير الحكومية. وبلغ عدد موظفي المنظمات غير الحكومية الذين اختطفتهم العناصر المناوئة للحكومة ما مجموعه ١٣٤ موظفا بين شهر حزيران/يونيه ونهاية تشرين الأول/أكتوبر. وفي معظم الحالات، استمر احتجاز المختطفين لفترات قصيرة قبل الإفراج عنهم؛ بيد أن أحد المختطفين العاملين في منظمة غير حكومية قُتل في نهاية الأمر على أيدي خاطفيه.

١٥ - وبلغ متوسط الهجمات الانتحارية ثلاث هجمات في الأسبوع، وهي تستهدف في المقام الأول القوات العسكرية الدولية وأفراد الشرطة ومسؤولي الحكومة، وبخاصة من يعتبرون منهم من المعارضين بشدة لحركة التمرد. كما تواصلت الهجمات الانتحارية المعقدة التي استهدفت أساسا القواعد العسكرية الدولية المحصنة والكبيرة. وتضمنت الأهداف المدنية وكالة إغاثية في قندز، ومجمعا لعدة وكالات تابعا للأمم المتحدة في هرات في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ومثل ذلك ثالث هجوم انتحاري يستهدف الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية. ولم تحدث أي خسائر في الأرواح بين الموظفين، وقُتل جميع منفذي الهجوم قبل أن يتمكنوا من الاقتراب من المباني التي توجد فيها المكاتب والمساكن داخل المجمّع. وكان رد فعل موظفي الأمن وموظفي إنفاذ القانون الأفغان سريعا على الهجوم. ونسّقوا جهودهم داخل المجمّع مع الحراس المسلحين الدوليين من القطاع الخاص الذين تعاقدت معهم البعثة لردع منفذي الهجوم وشل قدرتهم في نهاية المطاف. وإضافة إلى ذلك، سارعت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بإرسال طائرة هليكوبتر لمراقبة الوضع. وساعدت تدابير التخفيف التي اتخذت بعد هجوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الذي استهدف دار الضيافة في بختار بشكل واضح على تفادي سقوط ضحايا من بين موظفي الأمم المتحدة. إلا أن الهجوم يدل على ضرورة مواصلة التحلي باليقظة والاستمرار في التكيف مع البيئة الأمنية المتقلبة التي من الواضح أن البعض ينظر فيها إلى الأمم المتحدة باعتبارها هدفا للهجوم.

١٦ - وحقيقة أن المنظمة لا تزال مستهدفة إنما يمكن استخلاصها من انتشار الخطاب المعادي للأمم المتحدة في المصادر الإعلامية المناصرة للتمرد. وقد قلّت هذه التصريحات على المواقع الإلكترونية لحركة طالبان ومنشوراتها في الأسابيع التي سبقت الانتخابات لكنها

استؤنفت بعد الانتخابات. وقد تم تبرير الهجوم الذي استهدف الأمم المتحدة في هرات بقيام مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقيام الأمم المتحدة بالإبلاغ عن الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن العمليات التي نفذتها العناصر المناوئة للحكومة.

١٧ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وزارة الداخلية أنه يمكن لشركات الأمن الخاصة أن تواصل عملها في أفغانستان، وإن كان ذلك مع تطبيق بعض القيود الإضافية التي تحول أساساً دون قيام هذه الشركات بتنفيذ بعض الأعمال من قبيل إقامة حواجز الطرق وإجراء عمليات التفتيش، مما يقع في نطاق اختصاص الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون. وجاء هذا الإعلان بمثابة تنقيح فعلي لمرسوم رئاسي صدر في ١٧ آب/أغسطس يقضي بحل جميع الشركات الأمنية الخاصة، الأفغانية والدولية على حد سواء، بحلول ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٨ - ورحبت الأمم المتحدة وغيرها من ممثلي المجتمع الدولي في أفغانستان بروح المرسوم الرئاسي لكنها أثارت شواغل بشأن جدول الزمني وسُبل تنفيذه. وقد أعربوا عن مخاوفهم من أن يؤدي حل هذه الشركات قبل إمكانية ضمان الأمن على يد السلطات الأفغانية إلى سحب الكثير من المشاريع والأنشطة الإنمائية، بما في ذلك الشركات والمصارف الدولية التي لها أهميتها الحيوية بالنسبة إلى القطاع الخاص وقطاع التنمية في أفغانستان. وقد أنشئت لجنة مشتركة ترأسها وزارة الداخلية وتضم ممثلين عن المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع كبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، للتوصل إلى السبل العملية لتلبية الأهداف التي توخاها الرئيس ومعالجة الشواغل الدولية. ومن شأن الإعلان الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر أن يكفل استمرار الأنشطة الدولية الحاسمة دعماً للحكومة والأفغانين عموماً. بيد أن الشواغل الأساسية للرئيس فيما يتعلق بضرورة أن تقوم مؤسسات الدولة في نهاية المطاف بتوفير الأمن للبلد تظل شواغل في محلها وينبغي مواصلة التطرق إليها خلال العملية الانتقالية.

انتقال مسؤولية الأمن إلى الأفغان

١٩ - تمثل أحد المساعي الهامة، التي بُذلت خلال العام الماضي، منذ خطاب التصيب الذي ألقاه الرئيس حامد كرزاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في وضع إطار عمل تسلم من خلاله المسؤوليات الأمنية كاملةً إلى القوات الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤. وقد أقر إطار نقل المسؤولية إلى القيادة الأفغانية في الاجتماع الذي عقده رؤساء الدول والحكومات المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على هامش أعمال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، المعقود في لشبونة، والذي حضرته. وتحدد

هذه العملية مساراً واضحاً لنقل زمام المسؤولية تبرهن من خلاله كل مقاطعة على حدة إمكانية تولي المؤسسات الأفغانية المسؤولية عن الأمن والحوكمة بالتزامن مع انسحاب القوات المقاتلة الدولية وينبغي توجيه الثناء إلى كبير الممثلين المدنيين لحلف الناتو على تواصله وتعامله الشامل مع بقية أعضاء المجتمع المدني في صياغة استراتيجية تنفيذ متكاملة أو إطار عمل بالتعاون مع شركاء الحكومة.

٢٠ - وستقدم الأمم المتحدة الدعم للجوانب المدنية لهذا الانتقال. وتعكف البعثة على استعراض آثار هذه العملية والفرص التي تتيحها في مجالات منها الحكم والتنمية. وقد أعطت البعثة الأولوية للتوظيف ولتعزيز مكاتبها الميدانية تحسباً لدعم هذا الانتقال. وأخيراً، فإن فريق الأمم المتحدة القطري ينظر في سبل دعم السلطات المحلية في بناء القدرات اللازمة لتعزيز الحوكمة والارتفاع بمستوى تقديم الخدمات الأساسية.

السلام وإعادة الإدماج

٢١ - تمثلت إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها مجلس جبرغا الاستشاري للسلام، المعقود في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، على النحو المبين في تقريره السابق، في قيام الرئيس كرزاي، بناءً على طلب المجلس، بإنشاء مجلس أعلى للسلام. وتناط بهذا المجلس مهمة تعزيز السلام والوحدة الوطنية عبر عملية لبناء الثقة، وتشمل توفير قيادة سياسية واستراتيجية للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج. ويضم أعضاء المجلس البالغ عددهم ٧٠ عضواً ممثلين عن الفئات الإقليمية والإثنية والدينية والسياسية الرئيسية في المجتمع الأفغاني. وهناك ١٠ عضوات، بالإضافة إلى ممثلين لمنظمات المجتمع المدني؛ ويوجد ١٢ عضواً من المسؤولين السابقين في نظام الطالبان.

٢٢ - وافتتح الرئيس كرزاي المجلس رسمياً في اجتماعه الأول الذي عقد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وحث الرئيس أعضاء المجلس على توليد الأفكار والمقترحات بشأن كيفية المبادرة إلى الاضطلاع بأنشطة تتعلق بالمصالحة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أقر تعيين الرئيس السابق برهان الدين رباني رئيساً للمجلس. وسيعاونه ثلاثة نواب هم: عبد الحكيم مجاهد، وهو عضو سابق في نظام الطالبان؛ ومولوي عطاء الله لودين، وهو أحد الأعضاء البارزين في الحزب السياسي "الحزب الإسلامي"؛ وأسد الله وفا، وهو أحد المسؤولين العموميين ويشغل حالياً منصب مستشار للرئيس.

٢٣ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، دعا المجلس الأعلى للسلام جميع أطراف النزاع إلى نبذ العنف والدخول في محادثات. كما طلب المجلس من الأمم المتحدة بوجه خاص أن تضطلع بدور في العملية وأن تبذل المزيد من الجهد لنيل وتعزيز الدعم والالتزام على

المستوى العالمي لعملية تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وفي اجتماع عقد بين ممثلي الخاص وأعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق على أن تنشئ البعثة قدرة داخلية للاستجابة لطلبات محددة صادرة عن المجلس للحصول على مساعدة تقنية وعملية. واتفق على أن يوفر هذه القدرة فريق دعم السلام الذي أنشأه ممثلي الخاص بموارد من البعثة والمناخين الراغبين في دعم المصالحة بوجه عام. وفي الوقت نفسه، طلب المجلس الأعلى للسلام من منظمة المؤتمر الإسلامي أن تقدم أيضاً الدعم والتسهيلات وتطلع البعثة إلى زيادة إشراك منظمة المؤتمر الإسلامي في هذه العملية، وترحب بما أعلن من أن ممثلاً للمنظمة سيُعيّن في كابل عما قريب.

٢٤ - وكانت هناك تقارير متزايدة في وسائل الإعلام عن الاتصال بين ممثلي الحكومة وأعضاء المعارضة المسلحة. بيد أن حركة الطالبان نفت علناً مشاركتها في اتصالات بالسلطات ورفضت فكرة المفاوضات. وعلاوة على ذلك، أصدرت حركة الطالبان في ٢٩ أيلول/سبتمبر بياناً تعلن فيه أن المجلس الأعلى للسلام هو بمثابة "خطة غير عملية لخداع الأفغان" ويستفيد منها الأجانب. كما أن رسالة خطية مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ومنسوبة إلى الملا عمر رفضت فكرة المحادثات ونددت بالتقارير التي أفادت بحدوث اتصالات باعتبارها مجرد دعاية.

٢٥ - واتصلت عدة مجموعات مسلحة، على مستوى تكتيكي، بالسلطات وأبدت استعدادها لترع السلاح وإعادة الاندماج. وتعتقد الأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، أن عدداً يصل إلى ٨٠٠ فرد في مختلف المقاطعات - وعلى الأخص في بادغيس وفارياب وهرات وقندز - قد قدموا أنفسهم للسلطات كمقاتلين يسعون للمصالحة وإعادة الإدماج. وتم إيفاد وفود مشتركة تضم ممثلين عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ووزارتي الداخلية والدفاع ومديرية الأمن الوطني لتقييم هذه الطلبات وتسجيل بيانات الاستدلال البيولوجي للأفراد وتسجيل الأسلحة وجمعها. وتم أيضاً توفير مجموعات مواد المساعدة الانتقالية التي تحتوي على مواد غذائية وغير غذائية والتي تصمم لتوفير الحد الأدنى من الدعم لفترة ٩٠ يوماً. وهذه الشواهد التي تكشف عن رغبة في التخلي عن القتال هي مؤشرات مشجعة، مع أنه من السابق لأوانه الاستنتاج بأن ذلك يمثل اتجاهًا هاماً. وفضلاً عن ذلك، هناك تساؤلات عما إذا كان جميع الأفراد الذين سلموا أنفسهم مقاتلين حقيقيين أو أنهم من غير المقاتلين الذين تقدموا استجابة للحوافز التي يعرضها البرنامج. وأفيد بأن بعض أولئك الأفراد لا يرتبطون بأية جماعة من الجماعات الرئيسية المناهضة للحكومة. والأمانة المشتركة تعكف على التحقق من هوية الأفراد المسجلين لضمان أن البرنامج يعمل وفق تصميمه.

التعاون الإقليمي

٢٦ - تركزت سياسة أفغانستان الإقليمية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز الحوار السياسي مع البلدان المجاورة، مع التركيز على الأمن والتعاون الإنمائي. واستمرت حكومتا أفغانستان وباكستان على وجه التحديد في التحاور على أعلى المستويات. وقام الرئيس كرزاي بزيارة إلى باكستان يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر، حيث ناقش مسألة تعزيز التعاون الثنائي مع الرئيس آصف علي زرداري ورئيس مجلس الوزراء سيد يوسف رضا جيلاني. وتمثل أحد التطورات الإيجابية الرئيسية الناجمة عن هذه العلاقة المحسنة في تصديق مجلس الوزراء الباكستاني في ٦ تشرين الأول/أكتوبر على الاتفاق الأفغاني الباكستاني للتجارة العابرة. وسينظم هذا الاتفاق التجارة بين البلدين والتي تُقدر بنحو بليون دولار كما سيسمح بنقل السلع الأفغانية عبر باكستان وبيعها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٢٧ - وناقشت حكومتا أفغانستان وطاجيكستان مسألة توسيع نطاق التعاون في التجارة والزراعة وأمن الحدود أثناء الزيارة التي قام بها رئيس طاجيكستان إمام علي رحمن إلى كابل يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٨ - وكان أحد الأحداث الرئيسية خلال هذه الفترة المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الرابع بشأن أفغانستان الذي عقد في إسطنبول في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد عزز هذا المؤتمر الذي شهد مشاركة ٢٧ بلداً و ١٤ منظمة دولية أو إقليمية الالتزامات التي قطعها كل من أفغانستان وجيرانها واجتمع الدولي بشأن التعاون الاقتصادي. وقد نمت عملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان في الحجم والأهمية منذ أن أُطلقت في عام ٢٠٠٥. وكان المؤتمر الثالث قد عقد في إسلام آباد في أيار/مايو ٢٠٠٩، وأشار المجتمعون في إسطنبول إلى ما أُحرز منذ ذلك الحين من تقدم هام. وأسفر المؤتمر عن توصيات بشأن ميادين الاستثمار ذات الأولوية مع التركيز على تطوير الطرق والسكك الحديدية الإقليمية، وعلى صناعة استخراج المعادن، ودعم الجهات المانحة لتنفيذ اتفاق التجارة العابرة المبرم بين أفغانستان وباكستان؛ وتنسيق وتطوير الهياكل الأساسية للجمارك والنقل. كما حدد المؤتمر المنجزات المتوخاة من التعاون الاقتصادي الإقليمي التي تفيد أفغانستان وجيرانها معاً لينظر فيها الشركاء الإقليميون والدوليون. والأمانة العامة للمؤتمر هي مركز التعاون الإقليمي الذي يوجد مقره بوزارة الخارجية الأفغانية، التي برهن الإعداد الفعال للمؤتمر على تزايد قدراتها. وعُقد كل من منتدى رجال الأعمال ومنبر الأوساط الأكاديمية في جامعة البوسفور كناسبتين على هامش أعمال المؤتمر. وأود، في هذا المقام، أن أقر وأرحب بالدور البناء الذي قامت به تركيا لتيسير المشاركة الإقليمية في أفغانستان والنهوض بها.

٢٩ - وعُقد الاجتماع الرابع لمبادرة كابل المتعلقة بطريق الحرير في كابل، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكان ممثلي الخاص قد طرح هذه المبادرة في وقت سابق من العام لتيسير إقامة حوار غير رسمي بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والسفراء المقيمين في كابل الآتين من البلدان المجاورة لأفغانستان بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون الإقليمي من أجل أفغانستان. وتزامن الاجتماع مع زيارة السيد يوري فيدوتوف، الذي عين مؤخراً مديراً تنفيذياً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقدم السيد فيدوتوف إحاطة إعلامية للمشاركين في الاجتماع عن التقدم المحرز في إطار مبادرات التعاون التي يريها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعن التفكير المفاهيمي العام للمكتب بشأن التعاون عبر الحدود في المنطقة الأوسع نطاقاً.

٣٠ - وشارك وزير الاقتصاد الأفغاني، عبد الهادي أرغانديوال، في إحدى جلسات مجلس رؤساء الحكومة التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في دوشان، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال الوزير أرغانديوال إن أفغانستان ستواصل اتخاذ إجراءات لا هواة فيها لمكافحة الإرهاب والتطرف، وطالب بمنح أفغانستان عضوية كاملة في المنظمة.

ثالثاً - الانتقال إلى إسناد قدر أكبر من القيادة إلى الجانب الأفغاني: التقدم المحرز في متابعة مؤتمر كابل وتنفيذ عملية كابل

٣١ - منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، المعقود في كابل، في ٢٠ تموز/يوليه، أبدت الحكومة عزمها على تنفيذ خريطة الطريق التي وضعت في مؤتمري لندن وكابل، والمعروفة باسم عملية كابل. وأتاح الاجتماع الخامس عشر للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي عقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، للحكومة فرصة تقديم أول تقرير مرحلي لها عن المائة يوم الأولى في ما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في هذين المؤتمرين. ووفقاً لما أوردته الحكومة، تحقق ما يزيد على ٧٠ في المائة من المعايير المستهدفة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأظهر هذا الأداء تزايد قدرة الحكومة على تولي زمام الأمور وتحمل المسؤولية عن المرحلة الانتقالية لأفغانستان والتنمية فيها.

٣٢ - ومن العناصر الرئيسية لاجتماع المجلس المشترك العرض الذي قدمته الحكومة لإطار للرصد والإبلاغ من أجل تتبع التقدم المحرز بالنسبة لكل برنامج من برامجها ذات الأولوية وعددها ٢٢ برنامجاً. ويوفر ذلك الإطار للحكومة، لأول مرة، أداة إدارية لقياس الإنجاز بالنسبة للالتزامات القائمة ولكي تحدد، في مرحلة مبكرة، العقبات التي تحول دون إحراز التقدم في أي برنامج معين. وسيؤدي ذلك الإطار أيضاً إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الأنشطة الحكومية بالنسبة للشعب الأفغاني. وأشارت الحكومة إلى إنشاء أداة جديدة للرصد،

سيتحول تركيزها من تصميم البرامج والتخطيط لها إلى تنفيذها وإنجازها. وأخيرا، فإن نظام الإبلاغ هذا ييسر إجراء حوار متعلق بالسياسات بين الحكومة والمجتمع الدولي، قائم على الوقائع بشأن تنفيذ عملية كابل.

٣٣ - ومنذ صدور تقريره الأخير، تتعلق أوضاع نتائج عمل الحكومة بوضع خطط التنفيذ في الأجلين القصير والمتوسط لجميع البرامج الوطنية الاثنى والعشرين ذات الأولوية بما يكفل ضمان إنجاز الخدمات للشعب الأفغاني في الوقت المناسب. وكان أول برنامج تم وضعه في صورته النهائية، وحسبت تكاليفه وعرضت على الجهات المانحة، هو البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز الإدارة المالية العامة. وتمكنت الحكومة أيضا من الإبلاغ بأنها تعدت أهداف مؤتمر لندن وكابل المتعلقة بزيادة حجم كل من الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. وشملت جوانب التقدم المحرز الأخرى، ولا سيما في مجال الحوكمة، اعتماد خطط عمل رامية إلى مكافحة الفساد في وزارات تنفيذية مختارة، وصياغة قوانين لمكافحة الفساد والمراجعة، وموافقة مجلس الوزراء على بنود الميزانية في ميزانية الدولة للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي كانت سابقا تمول بالكامل من الهبات الدولية.

٣٤ - ولا تزال آلية "المجموعات المواضيعية" لترشيد العمل الوزاري تشكل وسيلة أساسية لتعزيز التنسيق والتعاون الشاملين بين الوزارات، وتوجيه سياسات التنمية الشاملة في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل أعمال عدة وزارات. وبينما لا تزال كل من المجموعة المواضيعية لتنمية الموارد البشرية والمجموعة المواضيعية للزراعة والتنمية الريفية على حالها، قسمت المجموعة المواضيعية للهيكل الأساسية إلى مجموعتين موضوعيتين: إحداهما للهيكل الأساسية والأخرى لتنمية القطاع الخاص. وبالمثل، قسمت المجموعة المواضيعية للحوكمة إلى مجموعة مواضيعية معنية بالإدارة العامة ترأسها مديرية الحكم المحلي المستقل، ومجموعة أخرى معنية بسيادة القانون يرأسها وزير العدل. وقسمت مجموعة الأمن، التي تخضع، عموما، لرئاسة وزير الدفاع، إلى مجموعتين فرعيتين إحداهما للأمن والأخرى للسلام والإدماج.

٣٥ - وأنجزت مجموعة الحوكمة خطة عملها التي تشمل أحكاما أساسية تتعلق بوضع إطار مالي متوسط الأجل لتحديد أولويات النفقات والإيرادات المحلية، فضلا عن استراتيجية تهدف إلى تنشيط إصلاح الإدارة العامة، وتنقيح قانون موظفي الخدمة المدنية، والتعجيل بتنفيذ إصلاح الأجور والرتب.

٣٦ - وتحسّنت إمكانية اللجوء إلى القضاء بافتتاح مكاتب للمساعدة القانونية تابعة لوزارة العدل في العديد من المقاطعات، والتوسع في الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية

المقدّمة للمعونة القانونية إلى مناطق جديدة. ويتوقع للاتفاق الأخير بين الجهات المانحة للصندوق الاستئماني للقانون والنظام من أجل دعم زيادة رواتب موظفي السجون أسوة برواتب رجال الشرطة في عام ٢٠١١، أن يؤدي إلى الحد من تناقص موظفي السجون.

٣٧ - وشرعت الحكومة في إجراء مناقشات مع الشركاء الدوليين عن التزامهم المالية الحالية والمزمعة في إطار إعداد موازنة للسنة المالية المقبلة، وتذكيرهم بالتزامهم بأن يقدموا تدريجياً ما نسبته ٥٠ في المائة من مساعدتهم الإنمائية من خلال الميزانية الأفغانية والتوفيق بين ٨٠ في المائة من المساعدة الإنمائية وبين أولويات الحكومة. ووفرت الحكومة معايير ومبادئ توجيهية تفصيلية لأنشطة الجهات المانحة الممولة من خارج الميزانية الأفغانية، من أجل كفالة تماشيها مع أولويات التنمية في أفغانستان.

رابعاً - تنسيق المعونة

٣٨ - اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تنفيذاً لولايتها، بدور أكبر في بلورة نهج متماسك إزاء المساعدة المقدمة من الجهات المانحة لدعم برنامج الحكومة الأفغانية لمكافحة الفساد. وتولت، على وجه الخصوص، مهمة المشاركة في رئاسة الفريق العامل للمجتمع الدولي المعني بالشفافية والمساءلة، ومهمة رئاسة فريق الأمم المتحدة للجهات المانحة لدعم المكتب الأعلى للرقابة. ويركز الفريق العامل على تقديم المساعدة للمؤسسات الحكومية المختصة في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، والإسراع في التحقق من إقرارات الأصول ونشرها، وتعزيز فعالية التعيينات في الخدمة المدنية. وأنشئ فريق للجهات المانحة من أجل ضمان الأخذ بصورة متزايدة بنهج متسق إزاء المساعدة المقدمة من الجهات المانحة وخاصة بالنسبة للمكتب الأعلى للرقابة، وهو مؤسسة حكومية مركزية تؤدي دوراً أساسياً في محاربة الفساد.

٣٩ - ويحظى دعم تنسيق الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الوطني بأولوية متزايدة من جانب البعثة. ويشمل ذلك ثلاثة عناصر أساسية. أولها التأكد من اتساق الأنشطة على الصعيد دون الوطني مع الأولويات الوطنية التي حددها الحكومة وارتباطها بها. وثانيها الدعوة وتعزيز التواصل والتنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية على مستوى المقاطعات، بما في ذلك الأنشطة المدنية والعسكرية التي تقوم بها أفرقة تعمير المقاطعات. وثالثها وأهمها دعم السلطات المحلية في تولي زمام الأمور لتنسيق الأنشطة الإنمائية في إطار اختصاصاتها دون الوطنية (المقاطعات والبلديات والمناطق المحلية)، بطرق منها تحديد الأولويات والثغرات في المقاطعات من خلال الأفرقة العاملة القطاعية، وكذلك من خلال ترؤس مجالس تنمية المقاطعات التي يرأسها حكام المقاطعات. ومن الضروري تحقيق المواءمة بين أفرقة تعمير

المقاطعات، والجهات المانحة، والجهات الشريكة المنفذة لتلك العمليات التي ترأسها الحكومة وبخاصة مع تولي المؤسسات الأفغانية سلطة فعلية أكبر في إطار العملية الانتقالية. ويمثل تعزيز المكاتب الميدانية وتوسيعها، وزيادة التنسيق فيما بين الجهات الشريكة للأمم المتحدة، من خلال وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي يجري العمل عليه حالياً، خطوات أساسية لتمكين البعثة من الوفاء بمهام ولايتها لتنسيق التنمية.

خامساً - المساعدة الإنسانية، والتعمير، والتنمية

٤٠ - ما فتئ استمرار تدهور الوضع الأمني يحول دون تنفيذ المشاريع الإنمائية، ويحد من فرص الاستفادة من الأنشطة الإنسانية. بيد أن الآثار المترتبة على استمرار النزاع أدت إلى زيادة الطلب على المساعدات الإنسانية. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملية النداء الموحد لأفغانستان لعام ٢٠١١، التي تقوم على الأولويات التالية: (أ) تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للسكان المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية؛ (ب) تلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن حالات الضعف الدائم؛ (ج) تطوير التخطيط لحالات الطوارئ المحتملة والتأهب لمخاطر معروفة في حالات الكوارث. وتبلغ نسبة تمويل النداء لعام ٢٠١١، حالياً، ٦٦ في المائة، على الرغم من وجود ثغرات بارزة في قطاعات حيوية، ويلزم المزيد من الدعم العاجل للمشاريع ذات الأولوية التي تعاني من نقص التمويل، وخاصة في مجالي التعليم، والمياه والصرف الصحي.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد ٦٤٢ ١١ لاجئاً أفغانياً إلى ديارهم بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ليصل بذلك مجموع عدد اللاجئين الأفغان الذين تقلوا المساعدة من أجل العودة منذ بداية ٢٠١٠ إلى ١١٢ ٥٤٢ لاجئاً. وخلال الفترة نفسها، عاد حوالي ٥٧٠ ١ شخصاً من المناطق المتضررة من الفيضانات في باكستان (ولا سيما مقاطعة خيبر باكتونكوا) وتلقوا مساعدات إضافية لدى وصولهم إلى أفغانستان ليرتفع بذلك عدد الأفغان المتضررين من الفيضانات الذين تلقوا المساعدة لدى عودتهم إلى بلدانهم منذ بدء الفيضانات في باكستان إلى ٧١٤ ٤ شخصاً.

٤٢ - وتظل عملية إعادة اللاجئين في أفغانستان تمثل أكبر عملية وحيدة لعودة اللاجئين تنفذها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وذكرت الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ومزاعم اللاجئين بالتعرض لأعمال المضايقة، والخوف من الاعتقال والترحيل في بلدان اللجوء، باعتبارها تشكل العوامل الرئيسية في قرارهم بالعودة. أما الجوانب الأكثر إيجابية فقد ذُكر أنها تتمثل في أوجه التحسن التي طرأت على الأوضاع الأمنية في بعض أنحاء أفغانستان، وعلى فرص العمل، وعلى مجموعات لوزم المساعدة التي تقدمها المفوضية، ومخططات

تخصيص الأراضي التي أصدرتها الحكومة الأفغانية، واعتبرت من بين أسباب عودة الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات.

٤٣ - وجرى تخصيص ما مجموعه ٧,٨ ملايين طفل دون سن الخامسة في جميع مقاطعات أفغانستان البالغ عددها ٣٤ مقاطعة خلال أيام التحصين الوطنية لحملة القضاء على شلل الأطفال، التي نظمت في الفترة ما بين ٣ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، وزعت أقراص مكافحة الديدان على ٤,٦ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين سنتين وخمس سنوات. وجرى الحملة على الرغم من الحالة الأمنية البالغة الصعوبة، وخصوصا في مقاطعة بادغيس. وتمكنت سلطات الصحة العامة المحلية عن طريق الشيوخ المحليين من الحصول على ضمانات مرور آمن من قوات طالبان المحلية لتنفيذ الحملة.

٤٤ - وناشد برنامج الأغذية العالمي الجهات المانحة من خلال عملية النداء الموحد جمع تمويل عاجل لسد النقص في الغذاء البالغ ١٠٣ ٦٠٠ طن متري تغطي الفترة حتى حزيران/يونيه ٢٠١١، بتكلفة قدرها ١٥٧ مليون دولار. ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى ما يزيد على ٦,٨ ملايين أفغاني من الفئات الضعيفة، والتوزيع العام للأغذية عليهم، والقيام بتدخلات محددة الهدف. وحتى الآن، لم تلبَّ سوى بنسبة ١٦ في المائة (١٨٩ مليون دولار) الاحتياجات من التمويل للبرنامج الحالي ومدته ثلاث سنوات. ويلقي النقص الحالي بظلاله على جميع البرامج، بما فيها التغذية المدرسية، والمبادرات التدريبية والمهنية، والغذاء مقابل العمل. وما لم يتسَّن الحصول على دعم إضافي، سيتعين على البرنامج خفض الأنشطة المزمعة لتوزيع الأغذية في جميع أنحاء أفغانستان. وقامت المنظمة الدولية للهجرة بالتخطيط لفصل الشتاء المقبل، وشراء ٣٠ ٠٠٠ مجموعة لوازم شتوية وتخصيصها مبدئيا في كابل وفي مكاتب المنظمة الفرعية الثمانية في غارديز وجلال آباد وفايز آباد وقندُز ومزار شريف وباميان وهرات وقندهار. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، يتوقع أن تكون المنظمة قد وزعت مجموعات لوازم للفيضانات ومجموعات لوازم الاستعداد لفصل الشتاء على ما يناهز ٨٠ ٠٠٠ أسرة، أو ٤٨٠ ٠٠٠ شخص.

٤٥ - وتنشط المنظمة أيضا في مجال تنمية القدرات للهيئة الأفغانية لإدارة الكوارث في الشمال وتقوم حاليا بتجميع مخزون للتصدي لحالات الطوارئ في عام ٢٠١١.

٤٦ - وفي إطار برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام هناك أفرقة استجابة للطوارئ متاحة الآن في جميع مناطق البلد السبع عدا منطقة واحدة. ومنذ أن بدأ البرنامج عمله مؤخرا، استجاب لما مجموعه ٢١ طلبا طارئا لإزالة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، مهّدت أنشطة

إزالة الألغام الطريق لإنشاء السكة الحديدية الأفغانية الجديدة التي يجري إنشاؤها الآن في الشمال والغرب.

٤٧ - وشاركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، في وضع اللامسات الأخيرة على استراتيجيتها الوطنية لدعم التربية في أفغانستان. وتحدد الاستراتيجية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للخطوة الاستراتيجية الوطنية للتعليم، والخطوة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، فضلا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مبادرة توفير التعليم للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت اليونسكو وزارة التربية والتعليم، معاً، في إجراء تقييم الاحتياجات والحقوق للتعليم الشامل للجميع في أفغانستان في إطار مشروع تجريبي يشمل ٢٩ مدرسة في كابل لدعم وضع طرائق تدريس للأطفال ذوي الإعاقة.

٤٨ - وحدد معتكف مدته يومان للفريق العامل المعني بالقضايا الجنسانية التابع لفريق الأمم المتحدة القطري، عُقد يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أولويات الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما يتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأولويات الحكومة. وتتمثل مجالات التركيز الرئيسية للفريق العامل المعني بالقضايا الجنسانية على مدى السنوات الثلاث المقبلة فيما يلي: (أ) تشجيع المرأة على المشاركة في تنفيذ برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان، بما في ذلك دعم وتنمية قدرات النساء التسع الأعضاء في المجلس الأعلى للسلام، وتعزيز إشراك المرأة في عملية السلام؛ (ب) مواصلة دعم وزارة شؤون المرأة في تنفيذ برنامج أولوياتها؛ (ج) ضمان إدراج الاعتبارات الجنسانية في الإطار الاستراتيجي المتكامل.

٤٩ - ويشكل التمكين الاقتصادي للمرأة جانباً أساسياً من جوانب الحد من الوفيات النفاسية، التي اعتبرت أحد المجالات الملحة ذات الأولوية بالنسبة لفريق الأمم المتحدة القطري. ومنذ أيلول/سبتمبر، شارك ما يزيد على ١٩٥ ٠٠٠ أفغاني معظمهم من النساء، في برامج تدريبية نظمها برنامج الأغذية العالمي لتزويدهم بالمهارات المهنية. وعلاوة على ذلك، وزع مشروع تربية الدواجن التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ٧ ٠٠٠ حزمة لوازم تربية دواجن على النساء الريفيات في سبعة مناطق محلية هذا العام.

سادساً - مكافحة المخدرات

٥٠ - أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أيلول/سبتمبر نتائج دراسته الاستقصائية السنوية عن الأفيون الأفغاني. ووجدت هذه الدراسة أن زراعة خشخاش

الأفيون في عام ٢٠١٠ لا تزال في مستويات عام ٢٠٠٩، في حين انخفض إنتاج الأفيون إلى النصف. ووفقا لموجز نتائج الدراسة، فقد استمرت زراعة الجزء الأكبر من الأفيون في المقاطعات غير الآمنة الواقعة في جنوب البلاد وغربها. وقفز معدل زراعته في قندهار بنسبة ٣٠ في المائة ليصل إلى ٨٣٥ ٢٥ هكتارا (٦٣ ٨٣٨ فداناً)، ما يشير إلى تزايد زراعة الأفيون في ظل انعدام الأمن. وتشكل زراعة الأفيون في محافظة هلمند وحدها نسبة ٥٣ في المائة من إجمالي المزروع منه في أفغانستان. وظلت جميع المحافظات الـ ٢٠ الحالية من زراعة الخشخاش خالية من زراعته في عام ٢٠١٠، في حين خلت تقريبا أربع مقاطعات أخرى (كونار ولغمان وزابول وهرات) من زراعته. وارتفع إجمالي دخل مزارعي الأفيون من الهكتار الواحد بنسبة ٣٦ في المائة إذ بلغ ٩٠٠ ٤ دولار بعد أن كان ٦٠٠ ٣ دولار في العام الماضي. وبالمقابل، انخفض إجمالي الدخل من القمح للهكتار الواحد من ٢٠٠ ١ دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٧٠ دولارا في عام ٢٠١٠.

٥١ - واستضاف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماع خبراء مائدة مستديرة لميثاق باريس بشأن "أفغانستان والدول المجاورة" في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وشارك فيه ٣٢ بلدا وثمانى منظمات إقليمية. وتضمنت التوصيات الرئيسية ما يلي: (أ) زيادة الدعم السياسي والمالي والتقني لأفغانستان والدول المجاورة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي؛ (ب) تعزيز الآليات الإقليمية لتبادل المعلومات الاستخباراتية من خلال إنشاء مركز إعلام إقليمي لآسيا الوسطى بكامل طاقته في ألماتي وخلية تخطيط مشتركة في طهران، وتوسيع مكاتب الاتصال الحدودية؛ (ج) تحسين تغطية الخدمات بالنسبة لتعاطي المخدرات؛ (د) الاستثمار في علاج الإدمان على المخدرات بوصفه بديلا فعالا من حيث التكلفة لجزاءات العدالة الجنائية لكثير من الأطفال في المنطقة المعرضين لتعاطي المخدرات. ومن بين القضايا الأخرى التي جرى الاتفاق عليها، هو ما تقرر بأن يواصل ميثاق باريس دعم تنسيق مراقبة السلائف.

٥٢ - وعُقد الاجتماع الوزاري التابع للمبادرة الثلاثية في إسلام آباد، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بجدول أعمال يعزز التعاون في مجال مكافحة المخدرات، ويعزز إدارة الحدود في مجال مراقبة المخدرات بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان. واعتمد وزير مكافحة المخدرات في أفغانستان، ضرار أحمد مقبل عثمانى، والأمين العام لقيادة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية، مصطفى محمد نجار، والوزير الاتحادي لمكافحة المخدرات في باكستان، أرباب محمد ظاهر، تدابير لتعزيز تعاونهم في التصدي للاتجار بالمخدرات ووافقوا على إنشاء مكاتب حدودية إضافية لزيادة التعاون بين موظفي إنفاذ القانون. وتعهد الوزراء بتوسيع عمل خلية التخطيط المشتركة في

طهران، التي تهدف إلى تبادل المعلومات بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما تم الاتفاق على تنظيم المزيد من عمليات الدوريات المشتركة في المناطق الحدودية للبلدان الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الوزراء على تعزيز التعاون القانوني في المسائل المتصلة بالمخدرات.

٥٣ - وتمثلت مبادرة إقليمية أخرى لمكافحة المخدرات في عقد اجتماع في كابل، وفقا لخطة عمل عملية دبي التي وضعت في آذار/مارس ٢٠٠٩، ضم ممثلين عن حكومتي أفغانستان وباكستان في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمعت أفرقة العمل المشتركة المعنية بالجمارك وإنفاذ القوانين للنهوض بالتعهدات التي حُددت في اجتماع دبي وتم تطويرها في اجتماعات لاحقة. ورأس الاجتماع ممثل عن حكومة كندا، وحضره خبراء دوليون من المكتب، والبنك الدولي، ومؤسسة آسيا، وفرقة العمل المعنية بإدارة الحدود، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٥٤ - وانتهى مؤخرا أحد عناصر استراتيجية قوس قزح، المتمثل في حظر استخدام السلائف الكيميائية في إنتاج الهيروين، الذي بدأ في إطار العملية الثانية للمبادرة الإقليمية الهادفة للاتصال والخبرة والتدريب من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع - تراسيت ٢ (TARCEC II). وأسفرت أحدث جهود الحظر في إطار هذه العملية عن الاستيلاء على الكميات التالية من مادة أندريد الخلل: ٦٣٠ ١ كيلوغراما في أفغانستان؛ و ٣٨٣ كيلوغراما في جمهورية إيران الإسلامية، و ٢١ ٠٠٠ كيلو غرام في باكستان. وستبدأ عملية تاراسيت ٣ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

سابعاً - حقوق الإنسان

٥٥ - لا يزال المدنيون يعانون من وطأة احتدام النزاع المسلح إذ ارتفع عدد الضحايا المدنيين، شاملا الوفيات والإصابات، بنسبة ٢٠ في المائة في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩. ووثقت بعثة الأمم المتحدة العدد الأولي للضحايا المدنيين جراء النزاع البالغ ٦ ٢١٥ شخصا خلال هذه الفترة، بما في ذلك ٢ ٤١٢ حالة وفاة و ٣ ٠٨٣ إصابة. وارتبط أكثر من ثلاثة أرباع جميع الخسائر في صفوف المدنيين بالعناصر المناوئة للحكومة، ما يعكس زيادة قدرها ٢٥ في المائة عن الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩. وفي الوقت ذاته، انخفضت الخسائر في صفوف المدنيين التي تعزى إلى القوات الموالية للحكومة بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بالأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩.

٥٦ - وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن القتل والجرحى من المدنيين البالغ عددهم ٧٣٨ ٤ (أو ٧٦ في المائة من إجمالي الخسائر بين المدنيين لهذه الفترة). وتسببت الهجمات الانتحارية والهجمات بالأجهزة التفجيرية الارتجالية في معظم الخسائر بين المدنيين والتي تعزى إلى تلك العناصر حيث بلغت ٩٩٨ حالة وفاة (يعزى ٥٥ في المائة من الوفيات في صفوف المدنيين إلى هذه العناصر) و ٢٠٦٢ إصابة (يعزى ٧٠ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى هذه العناصر). وخلال الفترة ذاتها، سجلت البعثة ٧٤٢ خسارة في صفوف المدنيين (أو ١٢ في المائة من إجمالي عدد القتلى والجرحى المدنيين) عزيت إلى القوات الموالية للحكومة. وتسببت الهجمات الجوية في حدوث أكبر عدد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين والتي تعزى إلى القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك ١٦٢ حالة وفاة (يعزى ٤٢ في المائة من الوفيات في صفوف المدنيين إلى القوات الموالية للحكومة) و ١٢٠ إصابة (يعزى ٣٤ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى القوات الموالية للحكومة).

٥٧ - وواصلت العناصر المناوئة للحكومة شن حملات التهريب ضد مؤيدي الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أو ضد الأشخاص الذين يلاحظ أنهم يدعمونهما. وسجلت البعثة ٤٠٣ عملية اغتيال وإعدام و ٢١٩ عملية اختطاف ضد المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩، ارتفع عدد المدنيين الذين اغتالهم أو أعدمتهم العناصر المناوئة للحكومة بأكثر من ١٠٧ في المائة في عام ٢٠١٠. ووقع أكثر من نصف عمليات اغتيال المدنيين في جنوب أفغانستان.

٥٨ - وخلصت البعثة في تقريرها المعنون "الممارسات التقليدية الضارة وتنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في أفغانستان"، الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر، إلى أن انتشار زواج الأطفال على نطاق واسع، والزواج القسري (بما في ذلك التحلي عن الفتيات لتسوية النزاعات)، والقيود المفروضة على الحركة خارج المنزل، وجرائم "الشرف" كلها عوامل تؤدي إلى انتهاك حقوق النساء والفتيات الأفغانيات. وتشدد نتائج التقرير على أن إنفاذ القانون بالكامل من جانب الحكومة في جميع أنحاء البلاد يوفر أفضل فرصة لحماية المرأة من هذه الممارسات العنيفة والتمييزية.

٥٩ - وضاعفت شبكات المجتمع المدني من جهودها المبذولة في مجال الدعوة من أجل ضمان الشمول والانفتاح في عملية السلام، وإعادة الإدماج، والمصالحة. وكررت منظمات المجتمع المدني مجددا نداءاتها الموجهة إلى الحكومة باستعراض عضوية المجلس الأعلى للسلام وإزاحة أعضائه المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. ودعت

الجماعات النسائية، في بيان أصدرته في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، إلى زيادة تمثيل المرأة في المجلس (١٠ في المائة فقط من أعضاء المجلس من النساء).

٦٠ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتعاون مع البعثة، عقدت شبكة حقوق الإنسان التابعة للمجتمع المدني، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومكتب مؤسسات المجتمع المفتوح في أفغانستان، مؤتمرا بشأن "العدالة والمصالحة". وناقش ممثلون عن المجتمع المدني ومسؤولون حكوميون من البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج والمجلس الأعلى للسلام، اتخاذ تدابير محددة لتعزيز التشاور بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن قضايا السلام والعدالة والمصالحة. وأصدرت جماعات المجتمع المدني بيانا يضم تسع توصيات موجهة إلى الحكومة والمجتمع الدولي تضمنت تشكيل فريق عامل استشاري بغية تيسير إشراك المجتمع المدني في عملية السلام، وإنشاء عملية لتحقيق العدالة لاستكمال مبادرات المصالحة، وإنشاء آلية لتقصي الحقائق. كما كرروا مجددا الدعوة لجعل عملية السلام وإعادة الإدماج أكثر شفافية وإلى إعادة النظر في تشكيل المجلس الأعلى للسلام بما يكفل زيادة تمثيل المجتمع المدني والمرأة والأقليات.

٦١ - وتواصل البعثة، في إطار استراتيجيتها الرامية إلى رصد حالات الاحتجاز في مختلف أنحاء البلاد، تفحص معاملة المحتجزين في عدد من مرافق الاحتجاز التابعة لمديرية الأمن الوطني ووزارة العدل. ويرصد هذا البرنامج مدى ما توفره السلطات الأفغانية من معاملة إنسانية للمعتقلين واحترام لضمانات المحاكمة العادلة، خلال مرحلة ما قبل المحاكمة في السجن. وتلقت البعثة تقارير خلال زيارتها لمرافق الاحتجاز عن حالات صارخة من الاعتداء على المعتقلين وإساءة معاملتهم من جانب السلطات الأفغانية، حيث لم تُحترم الحصانات الإجرائية الأساسية مما يشكل انتهاكا للقوانين الأفغانية والدولية.

ثامنا - دعم البعثة/القضايا التشغيلية

٦٢ - تم التوقيع، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، على اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة الكويت من أجل القيام رسميا بإنشاء مكتب لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الكويت. وسيعمل مكتب الدعم على تمكين البعثة من ضمان مواصلة الاحتفاظ بنسخة احتياطية من بياناتها الشديدة الأهمية والاحتفاظ بالوظائف الفنية والإدارية الأساسية في بيئة آمنة. وسيعمل أيضا بمثابة مركز للانتقال في حالة تردي الوضع بصورة قصوى في أفغانستان.

٦٣ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّعت البعثة اتفاقاً مع حكومة هولندا لنقل مجمع ألفا إلى الأمم المتحدة بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وتم الانتقال إلى كل من المكاتب والشقق السكنية في مجمع ألفا بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويوفر هذا المجمع الجديد الذي يقع وسط كابول مساحة العمل والسكن لعدد يصل إلى ٧٠ من الموظفين الدوليين كما يوفر أماكن عمل لعدد إضافي يبلغ ٨٠ موظفا وطنيا.

٦٤ - ويؤكد الهجوم الذي وقع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر على المجمع الكائن في هرات الذي يشترك في إدارته كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أهمية التعزيزات الأمنية الجارية في جميع المكاتب الإقليمية للبعثة وفي مكاتب المقاطعات. وفي قندهار، حددت الحكومة الأرض التي ستهبها للبعثة، وثمة خطط جارية لبناء مجمع جديد في ذلك الموقع. وتوفر ميزانية عام ٢٠١١ الاعتمادات اللازمة لتشييد مجمعات جديدة ومعززة أمنياً في باميان وقندز ومزار شريف، إلى جانب استمرار برنامج التحسينات الإضافية في مواقع أخرى، على النحو الذي أوصت به إدارة السلامة والأمن.

٦٥ - وأدى انتقال الكثير من الموظفين الفنيين من مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان، الواقع خارج كابل، إلى مجمع ألفا في وسط المدينة، فضلاً عن نقل ٣٩ موظفاً فينيا وإداريا إلى مكتب دعم البعثة في الكويت، إلى توفير وحدات سكنية إضافية آمنة في كابل. كما بدأ برنامج التعزيزات الأمنية الجاري في المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، في إتاحة وحدات سكنية إضافية آمنة في المكاتب الميدانية. بيد أن المخاطر الأمنية خارج المجمعات لا تزال، مرتفعة ولا يزال ثمة الكثير من العمل يتعين إنجازه في المجمعات ذاتها لتحسين أمنها. وهذا ما سوف يتطلب في بعض المواقع، مثل قندهار، بناء مجمعات جديدة.

٦٦ - وقد تحسن استقدام موظفين جدد للبعثة. غير أن معدل دوران الموظفين بنسبة ٣٠ في المائة يقتضي مواصلة النشاط في مجال استقدام الموظفين. وقد بلغ معدل الشغور العام للموظفين الدوليين في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ نسبة ٣٦ في المائة، ما يدل على حدوث تحسن تدريجي خلال العام نتيجة للجهود المكثفة التي بذلتها البعثة في هذا المجال.

تاسعا - ملاحظات

٦٧ - تعتبر عملية كابل بمثابة خريطة الطريق التي وافقت عليها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون لتهيئة الظروف التي يمكن فيها للأفغانين تولي المسؤولية كاملة عن حكومتهم وأمنهم وتنميتهم الاقتصادية. والانتقال إلى مرحلة يكون فيها للأفغان القيادة

وملكية زمام الأمور بالكامل، ويتم فيها تنمية القدرة على تحقيق نتائج عملية لأهالي أفغانستان يقتضي شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع الدولي. ومما له أهميته الحاسمة من أجل دعم تنفيذ عملية كابل أن يكون المجتمع الدولي ملتزماً تمام الالتزام بمواءمة ما يقدمه من مساعدة مع السياسات والأولويات الحكومية. ومما له أهميته الحاسمة بنفس القدر أن تكون هذه الشراكة قائمة على الحوار. ومن شأن تعزيز آلية المجلس المشترك للتنسيق والرصد أن يوفر محفلاً رئيسياً للحوار بشأن السياسات، بما في ذلك الحوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل ضمان متابعة التزاماتنا المشتركة والاشتغال عليها بصورة منتظمة والقيام، قبل كل شيء، باتخاذ إجراءات بشأنها. وقد أعاد الاجتماع المتعلق بأفغانستان الذي عقد أثناء مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في لشبونة تأكيد الدعم الدولي القوي لعملية الانتقال، التي ينبغي أن توازن في نهاية المطاف بين حاجة الأفغانين إلى السلام والعدل، ومصلحة المجتمع الدولي القوية في تأمين الاستقرار الإقليمي والقضاء على التهديدات التي يمثلها التطرف.

٦٨ - وينبغي للشراكة بين المجتمع الدولي والحكومة أن تتسم بالمرونة وأن تتكيف مع الاحتياجات والظروف القائمة على أرض الواقع. ومع تقدم عملية انتقال القيادة وتملك زمام الأمور إلى الأفغان بالكامل، ينبغي أن يكون واقع الحال وليس الجداول الزمنية هو ما يسترشد به كل من الحكومة والمجتمع الدولي. ولن تكون العملية مقنعة للشعب الأفغاني، صاحب المصلحة الرئيسية في هذه العملية، إلا إذا ارتكزت على تحقيق تحسن ملموس في شؤون الحكم والأمن والتنمية.

٦٩ - ومع أنه يجري تعزيز الأمن والنمو الاقتصادي بقيادة حكومة أفغانستان، ينبغي مواصلة بذل الجهود لإنهاء النزاع وتهيئة الأسس اللازمة لإقامة سلام دائم عن طريق الحوار السياسي. وستظل هذه العملية تشكل تحديات فائقة لن يتسنى التغلب عليها إلا بالدعم المتواصل من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والبلدان المجاورة والبلدان المساهمة بقوات وقيادة جماعات المعارضة المسلحة. والأهم من ذلك أن هذه العملية سوف تتطلب وقوف السكان جبهة واحدة دعماً لها. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذه العملية بقيادة الأفغانين، في مختلف المجالات اللوجستية والمادية والتقنية، إذا ما وافق على ذلك أصحاب المصلحة الرئيسيون. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بإنشاء آلية تسمى فريق دعم السلام تتمتع بالقدرة على توفير مثل هذا الدعم في الوقت المناسب.

٧٠ - وعلى الرغم من أنه لا ينبغي التهوين من هذه التحديات، هناك شعور متزايد بأن ظروف المصالحة أصبحت أكثر مؤاتاة وربما تتاح عملاً قريب فرصة حقيقية لإجراء حوار سياسي يفضي إلى تسوية. وسيتعين على جميع الأطراف أن تبذل جهودها وأن تسعى إلى

حلول توفيقية من أجل التوصل إلى مثل هذه التسوية السياسية. بيد أنه ينبغي لأي تسوية سياسية أن تحترم دستور أفغانستان وألا تؤدي إلى تقويض الإنجازات الحقيقية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية.

٧١ - وسيلزم أيضا بذل جهود إضافية من حيث التعاون الإقليمي. ويلزم مواصلة الحوار بين أفغانستان وباكستان من أجل تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية لصالح البلدين. كما يلزم تحرير السياسات التجارية، بما في ذلك تحديث الإجراءات الضريبية وتطوير هياكل النقل الأساسية، من أجل الاستفادة من قوة الدفع التي تحققت بالفعل في مجالات التجارة والنقل العابر. وفي مجال الطاقة، سيكون من شأن التوصل إلى اتفاقات لشراء الطاقة واتفاقات تجارية مع البلدان المجاورة - مع الاستفادة من تنامي قوة القطاع الخاص في أفغانستان - أن يعطي أيضا قوة دفع للتنمية الصناعية في أفغانستان. وينبغي مواصلة استكشاف فرص توليد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة المائية والطاقة الحرارية، إذا كان لأفغانستان أن تحقق إمكاناتها الاقتصادية. ومن شأن الاستثمار في بناء قدرة أفغانستان في مجال التعاون الإقليمي أن يعجل بعملية إدماج البلد في الترتيبات الاقتصادية والتجارية الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن تزايد قدرة مركز التعاون الإقليمي داخل وزارة الخارجية يعد تطورا إيجابيا ويبرهن على تزايد قدرة الحكومة على تشكيل خطتها الإنمائية الخاصة بها.

٧٢ - وهناك مجال أيضا لتحسين التعاون في ميدان مكافحة المخدرات. ويمكن أن يشمل هذا التعاون زيادة تقاسم المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود لحظر المواد المستخدمة في صناعة المخدرات والسلائف. وتشكل مراقبة الحدود وإدارتها تحديات إضافية تتطلب تحسين القدرات في مجال إنفاذ القوانين. وما فتئت منظومة الأمم المتحدة تقوم بدور ناشط في هذا الصدد، وتقدم مساعدتها بصورة منسقة. وستواصل الأمم المتحدة التصدي للمشكلة المزمنة المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة على نحو ما أكدته الزيارة التي قام بها إلى كابل مؤخرا السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٧٣ - ومع أن العملية الانتخابية لم تكن دونما عيوب، فإن المؤسسات الانتخابية الأفغانية تستحق الثناء على استقلالها ونزاهتها، وعلى إنجازها اللوجستي البارز المتمثل في تنظيم مثل هذه العملية المعقدة في بيئة صعبة سياسيا وأمنيا وجغرافيا. وفي ضوء التحول الذي حدث في التمثيل العرقي لغير صالح طائفة البشتون، فإن نتائج الانتخابات قد أثارت شواغل سياسية لها ما يبررها بين بعض الأحزاب في أفغانستان. غير أن هذا التحول هو نتيجة لانعدام الأمن في مناطق معينة من البلد أكثر مما هو نتيجة لعيوب شابت العملية الانتخابية نفسها. ولذلك، فإن معالجة هذه الشواغل هي مهمة سياسية ولا ينبغي لها أن تقوض استقلال المؤسسات الانتخابية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لهيئات إنفاذ القانون الأفغانية، إلى جانب ممارسة

مهامها المشروعة، أن تكفل احترام الحدود المؤسسية وعدم تجريم العمليات السياسية على نحو غير ملائم.

٧٤ - ويحظى بمكان الصدارة في أنشطة مشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تقديم الدعم للجنة الانتخابية المستقلة وإجراء عملية شاملة لاستخلاص الدروس المستفادة قبيل تقليص هذا المشروع في آذار/مارس ٢٠١١. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل، جنبا إلى جنب مع الجهات المانحة وشركاء أفغانستان، السعي إلى تحقيق الإصلاح الانتخابي في الأجل الطويل والحصول على دعم الأمم المتحدة في المستقبل من أجل مواصلة وزيادة تعزيز قدرة المؤسسات الانتخابية. وقد بدأت بالفعل المحادثات الأولية بشأن هذه المسائل، وأعرب المانحون عن استعدادهم للمساهمة في تلك الجهود. وينبغي البدء في أقرب وقت ممكن في المفاوضات الرامية إلى الشروع في عملية الإصلاح الانتخابي وذلك قبل أن يتوانى اهتمام أصحاب المصلحة. وينبغي لهذه العملية أن تكون بقيادة أفغانية وأن يملك الأفغانيون زمام الأمر فيها، بدعم سياسي من بعثة الأمم المتحدة، ودعم مالي وتقني من المنظمات الدولية الأخرى، مع إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بدور كبير في هذا الصدد.

٧٥ - ولا يزال أمن موظفي الأمم المتحدة يشكل شاغلا رئيسيا للمنظمة، وكان الهجوم الذي وقع في شهر تشرين الأول/أكتوبر على مجمع الأمم المتحدة في هرات بمثابة نذير بالمخاطر التي يواجهها موظفوننا. وإنني أعرب عن امتناني بوجه خاص للدولتين العضوين اللتين أتاح كرمهما للأمم المتحدة أن تخفف من أثر ما تتعرض له من تهديدات أمنية. فحكومة الكويت، بتوفيرها مكتب الدعم بالكويت، أتاح للبعثة أن تنقل إلى الكويت بعض الموظفين الذين يضطربون بمهام للدعم ممن لا ضرورة لوجودهم في أفغانستان. وقد أتاح ذلك توفير المزيد من أماكن الإقامة الآمنة للموظفين الذين يعتبر وجودهم أساسيا في أفغانستان. وأتاح حكومة هولندا للأمم المتحدة بسعر سخي المجمع الذي قامت ببنائه في وسط كابل، مما يضيف أماكن إقامة آمنة أخرى ويقلل من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون الذين يضطربون بمعظم عملهم في المدينة.

٧٦ - وأخيرا، أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، ستافان دي ميستورا، وموظفي البعثة، وجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، وطنيين ودوليين، ممن يواصلون تجسيد أرقى الأماني التي تتطلع إليها المنظمة بما يبذلونه من تفان والتزام رغم ما يواجهونه من ضروب الخطر والمشقة، من أجل تحقيق المزيد من السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان.